

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٦٠

الاثنين، ٦ أيار/مايو ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مينون	(توغو)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد موسيف
	الأرجنتين	السيدة بير سيفال
	أستراليا	السيدة كنغ
	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	باكستان	السيد مسعود خان
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هون
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينثال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لو كاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بالسيدة روبنسون التي تشارك في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من دبلن.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيدة روبنسون.

السيدة روبنسون (تكلمت بالإنكليزية): يسرني ويشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة المجلس صباح اليوم في أعقاب زيارتي الأولى لمنطقة البحيرات الكبرى منذ تعييني في ١٨ آذار/مارس مبعوثة خاصة للأمين العام إلى المنطقة. وسيكون دور المجلس في الجهود الجديدة المبذولة لتحقيق السلام حاسمة، وقد اتخذ المجلس قرارات هامة بالفعل. وأنا أتطلع إلى التشاور الوثيق مع المجلس وإلى دعمه القوي فيما أمضي قدما.

يرجع سبب قبولي توالي مسؤولية المبعوثة الخاصة إلى معرفتي بأن هذه واحدة من أطول الأزمات الإنسانية وأبشعها على صعيد حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل، حيث تشهد مستويات موت وعنف ومعاناة غير مقبولة على الإطلاق. وفي هذه المرة، علينا أن نتعامل معها بشكل مختلف، وأن نحافظ على الإرادة السياسية.

وأعتقد أننا نجتمع في لحظة تجدد للفرص. فهناك فرصة جديدة لكي نفعل ما هو أكثر من مجرد معالجة آثار الصراع أو إدارة أزمات من قبيل الأزمة التي شهدناها مؤخرا مرة ثانية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

ثمة فرصة لحل الأسباب الكامنة وراءها، ووقفها بالمرّة. يجب أن تؤثر الآمال والإمكانيات الآن في ما سيكون عملية صعبة لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقع في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير برعاية الأمين العام.

ثمة أسباب للأمل في إمكانية عمل الإطار الجديد. فهو من جهة، يمثل اتفاقا شاملا يتطلب اتخاذ إجراءات على جميع المستويات، من جانب جميع الذين يضطلعون بمسؤوليات، وطنيا وإقليميا ودوليا. ويتضمن إرساء آليات رقابة، سواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في المنطقة، لضمان وضع معايير والتقيّد بها. ويحظى بدعم ١١ دولة ومشاركة أربع منظمات شاهدة عليه. وقد برز في هذا الوقت بالذات نتيجة الإنهاك جراء استمرار دورات الأزمات، والإدراك على نطاق واسع بوجود حاجة إلى لاتباع نهج جديد.

لذلك السبب، وأنا أجري أول زيارة لي بهذه الصفة إلى المنطقة، خلال الأسبوع الماضي، وصفت ذلك الاتفاق بأنه إطار للأمل. وإذا ما أريد لهذه المحاولة الجديدة أن تنجح حيث فشلت المحاولات الأخرى، يجب أن يكون ثمة تفاؤل وشجاعة بدلا من العث. ويجب على الحكومات وشعوب المنطقة والمجتمع الدولي الاعتقاد مرة أخرى أنه يمكن تحقيق السلام، ويجب عليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيقه. وفي خضم تقدم تلك العملية، يجب أن تعطي الأمل للناس الذين هم الضحايا والذين سيكونون في نهاية المطاف المستفيدين منها.

وفي إطار حملي لتلك الرسالة في جميع أنحاء المنطقة، أوضحت أيضا بأن نهجي كمنتملة خاصة سيكون مختلفا.

لمحادثات كمبالا بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس (م-٢٣). والتقيت مع رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي دلاميني زوما، وممثلها الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، السفير ديارا، والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، السيد أنتومبا لوبا.

في جميع البلدان التي زرته، عقدت أيضا اجتماعات مكثفة مع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، والأفرقة القطرية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والسلك الدبلوماسي والجهات المانحة.

وأخيرا، وسعت نطاق المشاورات التي أجريتها في كل مكان زرته لتشمل المجتمع المدني، بالمعنى الواسع للمصطلح، بل حتى أكثر من ذلك المجموعات النسائية، التي أنوي العمل بشكل وثيق معها لتنفيذ ولايتي.

أود أن أشير إلى تقديري العميق لجميع المسؤولين والأطراف الفاعلة، الذين التقيت بهم خلال زيارتي، على ترحيبهم الحار جدا وإعراهم عن الدعم لأنشطتي المستقبلية كمبعوثة خاصة.

وكان الغرض من زيارتي إلى المنطقة ثلاثي الأبعاد: أولا، استكشاف آراء القادة وغيرهم بشأن تنفيذ الإطار، ولا سيما بشأن إنشاء آليات المراقبة ووضع معايير للالتزامات الموقعين، وثانيا، تشجيع المشاركة في الاجتماع الأول لآلية الرقابة "١١ + ٤"، المزمع عقده في ٢٦ أيار/مايو على هامش انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي احتفالا بيوبيله، في أديس أبابا، وثالثا، لتشاطر رؤيتي ونهجي فيما يخص الإطار، اللذين أطلعت المجلس عليهما في مستهل هذه الإحاطة الإعلامية.

ولئن كنت على دراية بالقضايا، وأعرف معظم القادة في منطقة البحيرات الكبرى قبل تولي منصبتي، فقد قمت بالزيارة بصفتي الجديدة، أولا وقبل كل شيء من أجل الاستماع إلى

وسأركز بالطبع الكثير من طاقاتي على الانخراط مع قادة وحكومات المنطقة من أجل بناء الثقة ومساعدتهم على ترجمة التزاماتهم إلى خطط وإجراءات ملموسة من أجل السلام. وفي نفس الوقت، سوف أعمل من القاعدة إلى القمة. وسوف أنخرط مع المجتمع المدني، لأنني أعتقد أنه سيكون من الضروري حشد أكبر عدد ممكن من الأنصار للاتفاق. إذا انخرط الناس وكانت لهم ملكية العملية، فيمكن أن يصبحوا قوة قوية للتنفيذ. وأعتقد أنه لن يكون لهذا الجهد الجديد فرصة للنجاح، إلا إذا جرى التنسيق بين العديد من الشركاء ودفعوا في نفس الاتجاه.

لقد لخصت هذه الرؤية الشخصية للإطار ولنهجي بصفتي المبعوثة الخاصة في وثيقة بعنوان "إطار الأمل". إنني أطلع عليها المجلس اليوم، كما فعلت مع كل محاورتي خلال رحلتي إلى المنطقة. وهي تعكس شعوري بروح الاتفاق وكيف يمكنني الإسهام بأقصى فعالية في تنفيذه. بعد أن أدليت بتلك التعليقات التمهيدية، دعوني أنتقل الآن إلى ملخص أكثر تفصيلا لزيارتي الأخيرة، قبل أن أقدم بعض الملاحظات الختامية للمجلس.

زرت خلال الفترة ما بين ٢٨ نيسان/أبريل و ٥ أيار/مايو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينشاسا وغوما على حد سواء، ورواندا وأوغندا وبوروندي وجنوب أفريقيا. كان بودي زيارة باقي البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري ولكن للأسف، لم يسمح الوقت وغيرها من القيود التي فرضتها جداول المواعيد، بذلك. وفي الحالات التي لم أكن قادرة على القيام بذلك، كتبت إلى القادة المعنيين، وأشرت إلى أنني أود زيارة المزيد من البلدان خلال رحلات لاحقة سأجريها إلى المنطقة في الأشهر المقبلة.

خلال زيارتي الأولى إلى المنطقة، التقيت مع الرؤساء كابيلا كابانغي وموسيفيني ونكورونزيزا، وأجريت محادثة هاتفية طويلة مع الرئيس كاغامي، الذي كان خارج البلد. كما التقيت أيضا مع محافظ شمال كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد بالوكو، ووزير دفاع أوغندا، السيد كيونغغا، بصفته ميسرا

مخاوف أولئك المتأثرين بالأزمة على أرض الواقع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، من القيادة إلى المواطنين العاديين. لقد أحرقت مناقشات صريحة وودية مع كل محاورٍ. وخلال اجتماعاتي مع كل زعيم ومسؤول حكومي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة، ناقشنا بالتفصيل التزاماتها على النحو المبين في الإطار، وشددنا على ضرورة الوفاء بها. ودعوت مجموعات المجتمع المدني لتشجيع حكوماتها على احترام التزاماتها ومساءلتها. ويكتسي نفس القدر من الأهمية، تأكيداً بأن تنفيذ الإطار هو مسؤولية مشتركة، وأن النجاح سوف يتوقف على احترام كل طرف من الأطراف لالتزاماته، بالنظر إلى التحديات الهائلة التي تنتظرنا.

جرت زيارتي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل خاص على خلفية التوترات الناجمة عن تصريحات حركة (م-٢٣)، في رد فعل على النشر القادم للواء التدخل. وفي كينشاسا وغوما، كانت الأغلبية الساحقة من الكونغوليين الذين تحدثت إليهم متحمسين لنشر اللواء، وهو شعور مفهوم. وأكدت في الوقت نفسه أن لواء التدخل، بينما يشكل أداة هامة، ينبغي أن ينظر إليه بوصفه أحد عناصر عملية سياسية أكبر بكثير، ترمي إلى إيجاد حل شامل للأزمة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ورغم الجمود الذي تبدو عليه محادثات كمبالا الآن، فهي تشكل أيضاً جزءاً من الجهود الرامية إلى إطلاق مبادرة سلام إقليمية، وقد دعوت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لأن تظل ملتزمة بتلك العملية بغية تسريعها في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن ينصب التركيز الحالي على لواء التدخل، الذي ينبغي في رأبي أن يتحرك غالباً بشكل وقائي كرادع، مع عمليات عسكرية استراتيجية محدودة، في سياق الحد من الآثار السلبية المحتملة. وسيكون من الحيوي أن يعمل بامتثال تام لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني ومع المراعاة

أنا أيضاً سعيدة بتقديم بعض الأخبار المشجعة على المستوى الإقليمي. وكما كان عليه الحال مع الرئيس كابيلا، أحرقت مناقشات صريحة مع الرؤساء موسيفيني وكاغامي ونكورونزيزا. وأعرب ثلاثتهم عن استعدادهم لتنفيذ التزامهم المترتبة عليهم بموجب الإطار، وكما قلت في وقت سابق، عبروا عن تأييدهم لولايي كمبعوثة خاصة. ومن المشجع رؤية القادة في المنطقة، ولا سيما الرئيسين كابيلا وكاغامي، يستمران في التحدث لبعضهما البعض، إما بشكل ثنائي أو من خلال المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

أجريت في كمبالا، مناقشات مثمرة مع الرئيس موسيفيني وميسر محادثات كمبالا، وزير الدفاع كريسيوس كيونغغا. ويؤكد كلاهما على أن الحوار لا يزال يمثل منتدى جادا لإنهاء الأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من الاعتراف بالتقدم المحرز بشأن النقاط الرئيسية

علمت أثناء المناقشات التي جرت في بريتوريا مع وزارة العلاقات الدولية والتعاون بشأن التدابير المشجعة التي اتخذتها حكومة جنوب أفريقيا أو الخطط التي تنوي تنفيذها بشأن تعزيز الشراكة الاقتصادية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقديم المساعدة إلى كينشاسا في قطاعات مثل الحوكمة والبنية التحتية وجمع الإيرادات. وقد تم تأكيد تلك النوايا الحسنة من جنوب أفريقيا عبر محادثة هاتفية مع وزيرة العلاقات الدولية والتعاون، السيدة مايتي نكوانا - ماشاباني، وفي اجتماع مع وزير الرئاسة، السيد كوليتز شاباني. وقد أكد كلاهما الدعم القوي من جانب الرئيس زوما، الذي كان في طريق عودته من اجتماع عقد في الكونغو برازافيل في ذلك الوقت.

تشكل تلك المبادرات الاقتصادية الثنائية والثلاثية خطوات إيجابية من شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا في استعادة الثقة بين بلدان المنطقة. نحن بحاجة إلى دعمها. ويسرني جدا أن هناك بالفعل نوايا حسنة لدى الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، وخاصة البنك الدولي، فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى منطقة البحيرات الكبرى.

وإذ نتطلع إلى المستقبل فإن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة سينظمان - كما ذكر سابقا - الاجتماع الأول لآلية الرقابة الإقليمية للـ "٤+١١" في ٢٦ أيار/مايو في أديس أبابا. وسأواصل العمل من الآن وحتى ذلك الحين على إعداد ورقة مفاهيمية ستعرض على القادة الإقليميين بشأن الكيفية التي يمكن أن تعمل بها آلية الرقابة الإقليمية هذه ولجنة الدعم التقني التابعة لها. وإدراكا مني لقصر الوقت ونظرا للأحداث الهامة التي يشهدها اليوم نفسه، فإن تلك العملية لن يتوقع لها أن تحرز تقدما كبيرا. ومع ذلك، فإنني أعترم مواصلة المشاورات مع جميع الدول الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن هذه المسألة، بهدف تقديم مجموعة من المعايير المعتمدة إلى الاجتماع المقبل لآلية الرقابة للـ "٤+١١" في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر.

المدرجة في جدول أعمال الحوار، فقد تكلموا عن الجمود في مجالات أخرى، وخصوصا بشأن مسائل العفو والتكامل ونزع السلاح. وقد تبادلنا الآراء بشأن كيفية المضي بالعملية قدما.

ولا يزال المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى يضطلع بدور هام للغاية في ظل قيادة رئيسه، الرئيس موسيفيني. وقد ساعدت المبادرات الإقليمية على التخفيف من أثر الأزمة. ومن المهم أن يعترف المجتمع الدولي - بما في ذلك مجلس الأمن - بذلك الدور إن شئنا إحرارنا تقدم في إطار الشراكة المتجددة من أجل إنهاء الأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو المبين بوضوح في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وأنوي العمل بشكل وثيق مع شركائي في الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في بوجمبورا وأديس أبابا كي يكون لنا نهج منسق وجهود متضافرة.

من المهم أن يشعر السكان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بأسرها بأن لهم مكاسب في السلام. ولا يزال هناك مجال لمزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي شريطة استعادة الثقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها. ولقد أبلغت أن مؤتمر القمة الأخير للجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى التي تضم بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا قد عقد قبل ٢٠ عاما تقريبا. وقد تعهد الرئيس نكورونزيزا - الذي سيستضيف الاجتماع الوزاري للجماعة الأسبوع القادم في بوروندي - بمواصلة جهوده الرامية إلى إعادة تنشيط تلك المؤسسة الاقتصادية الإقليمية. وإذ كنت مغادرة كيغالي، كانت وزيرة خارجية رواندا، لوز موشيكويبو، في طريقها إلى كينشاسا لإجراء مشاورات بشأن المشاريع الاقتصادية المشتركة وغيرها من مسائل السلام والأمن. وقد بدأت تلك المشاورات الاقتصادية قبل توتر العلاقات بين البلدين جراء الأزمة التي حدثت في العام الماضي.

والموقع التذكاري للإبادة الجماعية في كيغالي. وبصفتي رئيسة لأيرلندا، فقد كنت أول رئيس دولة يزور رواندا في عام ١٩٩٤ في أعقاب الإبادة الجماعية. وفي فندق ميل كولين - حيث كنت أقيم - كانت لا تزال هناك جدران ملطخة بالدماء. وقد تكلمت عن تلك الفظائع في عام ١٩٩٥ أثناء الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، لأنها حقيقة يتعين التصدي لها.

وقد عدت إلى رواندا مرة أخرى بعد ثلاث سنوات فقط من تلك الزيارة الأولى التي أعقبت الإبادة الجماعية في رواندا، لحضور مؤتمر المرأة الأفريقية الذي عقد في دولة بدأت تلتئم جراحها سلفاً وتمضي قدماً نحو مستقبلها. ومع ذلك - وبعد مضي عقدين من الزمان - فإن ذلك الماضي لم نخلفه وراءنا تماماً بعد. فلا تزال أصداؤه تتردد في دوامات العنف المروعة التي ما تزال تحرم الكثيرين من التمتع بالحياة الآمنة والسلمية التي يستحقونها. ولا تزال أمامنا فرصة لتصحيح ذلك المسار في هذا الإطار من الأمل: أن نحقق إحلال السلام والأمن والتنمية لصالح المنطقة وشعبها في نهاية المطاف. وقد آن الأوان للشروع في تحويل الالتزامات الواردة في ذلك الإطار على نطاق واسع إلى عمل ملموس من أجل السلام.

ليس ثمة ضمانات لأن يسفر هذا السعي الجديد من أجل السلام عن نتائج ناجحة. ومع ذلك، فنحن على ثقة من أن إخفاق مساعيه سيسفر عن نتائج خطيرة. وعلينا أن نؤكد أيضاً - ومهما كانت قوة تصميمي شخصياً إزاء القيام بهذه المهمة العسيرة - على أن من المستحيل تحقيق النجاح لهذا السعي الجديد نحو السلام اعتماداً على جهود فرد واحد أو مجموعة من الأفراد أو عن طريق أي إجراءات أخرى يتم اتخاذها بمعزل عن الجهد الجماعي. بل يقتضي تحقيق النجاح فيه اتخاذ سلسلة من الإجراءات الجماعية المتضافرة والمستمرة على السواء، على جميع الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وعقب الاجتماع الذي سيعقد في أديس أبابا في ٢٦ أيار/مايو سأذهب إلى باريس لحضور اجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في ٢٨ أيار/مايو. وأنوي تشجيع المشاركين في ذلك الاجتماع على تنسيق جهودهم لتقديم دعم أكبر إلى منطقة البحيرات الكبرى.

أشعر بالارتياح إلى أن الرئيس موسيفيني يعتزم تنظيم مؤتمر القمة الدولي المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى - ربما في تموز/يوليه - بهدف تقييم التطورات الأخيرة وتحديد السبل التي ستتحدها المنطقة والموقعون والشركاء في إطار السلام والأمن والتعاون. وأعتزم في غضون ذلك - بناء على المبادرات والمنتديات الإقليمية القائمة، بما في ذلك خطة العمل الإقليمية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المقدمة من قبل شقيقي الأفريقية، بينتا ديوب، ممثلة منظمة تضامن المرأة الأفريقية - تعبئة جهود المرأة في بلدان منطقة البحيرات الكبرى بغية الاضطلاع بدور نشط في دعم الإطار. وأعتزم أيضاً العمل عن كثب مع السلطات المعنية في أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية بهدف التشجيع على تنظيم اجتماع عمل مكرس لشؤون اللاجئين في موعد يحدد فيما بعد. وأخيراً، فإنني أخطط بالفعل للقيام بزيارتي الثانية إلى المنطقة في وقت لاحق من هذا الشهر.

أود أن أحتتم بتذكير أنفسنا بذلك التاريخ المأساوي الذي لا يزال على صلة بهذه المشكلة بصورة لا يمكن تفاديها - وهو التاريخ الذي لا تزال آثاره ملحوظة على منطقة البحيرات الكبرى وهذه المؤسسة التابعة للأمم المتحدة. وهو أيضاً تاريخ يعزز التزامي الشخصي بهذه المهمة. وتحل في العام المقبل الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤. وقد فكرت في ذلك الأمر في الأسبوع الماضي عند زيارتي

